

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: إقتراح قانون معجل مكرر يرمي إلى فتح إعتماد إضافي من إحتياط الموازنة العامة لعام ٢٠٢٠ بقيمة ٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل. (خمسماية مليار ليرة لبنانية)، يخصص لدور العبادة والمستشفيات والمؤسسات التربوية من مدارس وجامعات خاصة والمؤسسات السياحية والتجارية المتضررة من إنفجار مرفأ بيروت في ٤ آب ٢٠٢٠.

المرجع: المادة ١٨ من الدستور
المادتان ١١٠ و ١٠١ من النظام الداخلي لمجلس النواب.

نودعكم ربطاً اقتراح قانون معجل مكرر يرمي إلى إلى فتح إعتماد إضافي من إحتياط الموازنة العامة لعام ٢٠٢٠ بقيمة ٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل. (خمسماية مليار ليرة لبنانية)، يخصص لدور العبادة والمستشفيات والمؤسسات التربوية من مدارس وجامعات خاصة والمؤسسات السياحية والتجارية، المتضررة من إنفجار مرفأ بيروت في ٤ آب ٢٠٢٠.

ونتمنى عليكم إدراجها على جدول أعمال أول جلسة تشريعية سندأً لأحكام المادة ١١٠ من النظام الداخلي لمجلس النواب، واعتبار ما ورد في الأسباب الموجبة بمثابة المذكورة التي تبرر صفة الاستعجال.

بيروت في ٢٠٢٠ أيلول

النواب

د. نقولا صنوار
عادل عباس
أسطوان باشا
الدكتور حاتم سعيد
الدكتور جمال الدين
الدكتور علي حيدر

اقتراح قانون معجل مكرر

يرمي إلى فتح إعتماد إضافي من إحتياط الموازنة العامة لعام ٢٠٢٠ بقيمة ٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل. (خمسماية مليار ليرة لبنانية)، يخصص لدور العبادة والمستشفيات والمؤسسات التربوية من مدارس وجامعات خاصة والمؤسسات السياحية والتجارية المتضررة من إنفجار مرفأ بيروت في ٤ آب ٢٠٢٠، من إنفجار مرفأ بيروت تاريخ ٤ آب ٢٠٢٠

مادة وحيدة:

- أ- يفتح إعتماد إضافي من إحتياط الموازنة العامة لعام ٢٠٢٠ بقيمة ٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل (خمسماية مليار ليرة لبنانية)، يخصص لدور العبادة والمستشفيات والمؤسسات التربوية من مدارس وجامعات خاصة، والمؤسسات السياحية والتجارية، المتضررة من جراء إنفجار مرفأ بيروت تاريخ ٤ آب ٢٠٢٠، وتمنح المبالغ كمساهمة مالية من الدولة اللبنانية لأجل إعادة ترميم وصيانة وتجهيز هذه المؤسسات، المشمولة في جدول المسح الرسمي، وتدفع التعويضات، بنسبة ٧٪ من قيمة تخمين الأضرار المجرى من قبل الجيش اللبناني والهيئة العليا للإغاثة، وأو وفق الطلبات المقدمة بهذا الخصوص قبل تاريخ صدور هذا القانون دون حاجة لأي معاملة أخرى.
- ب- تحديد دقائق تطبيق هذا القانون بمرسوم بناء على إقتراح رئيس مجلس الوزراء بمهلة أقصاها شهرين من تاريخ نفاذ هذا القانون.

لا يجوز إستعمال هذا الإعتماد سوى للغاية المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه من هذا القانون.

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

Dr. Karim Haroun
Dr. Ghassan Salloum
Dr. Ali Al-Hajj
Dr. Nader Jumblatt
Dr. Ghassan Dabbas
Dr. Ahmad al-Mousawi

الأسباب الموجبة

۲۰۲۰